العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الجمعة 2026/09/25 - 13 ربيع الثاني 1448
السنة 49 العدد 13923
Friday 25/09/2026
49th Year, Issue 13923
www.alarab.co.uk

بغداد وأنقرة تعيدان ترتيب الوجود التركي في العراق

اتفاق على تسليم بعشيقة تدريجيا وبسط سلطة الدولة في سنجار بالتوازي مع دفع التعاون الاقتصادي وطريق التنمية

بغداد - يفتح الاتفاق العراقي-التركي بشأن معسكر بعشيقة-زليكان الباب أمام إعادة ترتيب ملف أمني ظل لسنوات أحد أكثر مصادر التوتر بين بغداد وأنقرة، لكنه يأتي هذه المرة ضمن تفاهم أوسع يربط الوجود العسكري التركي في شمال العراق بعودة سلطة الدولة الاتحادية في سنجار، وبالانتقال بالعلاقة بين البلدين نحو تعاون اقتصادي واستراتيجي أكثر اتساعاً.

واتفق رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال لقائهما في نيويورك الأربعاء، على أن تسلم القوات التركية معسكر بعشيقة-زليكان إلى الحكومة الاتحادية العراقية سيتم تدريجياً، وفق آلية وجدول زمني متفق عليهما. ولم يعلن الطرفان موعداً محدداً لبدء التسليم أو استكماله، ما يشير إلى أن العملية ستخضع لترتيبات أمنية وسياسية بين البلدين.

لكن أهمية الاتفاق لا تكمن في المعسكر وحده. فقد تزامن الإعلان عن تسليمه مع اتفاق بغداد وأنقرة على «بسط سلطة الدولة العراقية بالكامل في سنجار» وإنهاء وجود العناصر الأجنبية المسلحة المحظورة هناك. ولم يسمَّ البيان المشترك الجماعات التي يقصدها تحديداً، ما يترك الباب مفتوحاً أمام قراءة أوسع للترتيبات الأمنية المرتبطة بالمنطقة.

ومن هنا تبدو بعشيقة وسنجار نقطتين في معادلة أمنية واحدة، وإن كان البيان الرسمي لا يتحدث عن صفقة مقايضة مباشرة بين الملفين. فتركيا التي أبقت منذ عام 2015 على وجود عسكري في بعشيقة قرب الموصل، بحجة مواجهة تهديدات أمنية مرتبطة بالجماعات المسلحة، كانت تعتبر الوضع في سنجار ومحيطها جزءاً من حساباتها الأمنية في شمال العراق. وفي المقابل، ظل وجود القوات التركية في الأراضي العراقية محل اعتراض من بغداد التي طالبت في مراحل سابقة بانسحابها.

> إعادة صياغة العلاقة الأمنية: العراق يستعيد مسؤولية الأرض، وتركيا تنتقل من وجود عسكري مباشر إلى تعاون أمني أكثر تنظيماً

ويمنح التفاهم الجديد الحكومة العراقية فرصة لإعادة تقديم الملف باعتباره قضية سيادة الدولة، لا مجرد خلاف ثنائي مع تركيا. فعودة معسكر بعشيقة إلى الحكومة الاتحادية، بالتوازي مع تأكيد سلطة بغداد في سنجار، تعني نظرياً انتقال إدارة الملف الأمني في تلك المناطق إلى المؤسسات العراقية، مع استمرار التعاون الأمني بين البلدين بدلاً من بقاء الوجود العسكري التركي بوصفه الترتيب الأساسي.

وتكتسب هذه النقطة أهمية أكبر في ضوء ما اتفق عليه الزيدي وأردوغان بشأن «تعميق التعاون في المجال الأمني». فالتفاهم لا يضع نهاية للتنسيق الأمني العراقي-التركي، بل يعيد تحديد شكله. وبدلاً من أن يكون الوجود العسكري التركي في بعشيقة أحد عناوين العلاقة، يمكن أن يصبح التعاون بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية هو الإطار الأبرز لمعالجة المخاوف الأمنية على جانبي الحدود.

أما سنجار، فتظل الاختبار الأصعب لهذا الترتيب. فالمنطقة الواقعة غرب محافظة نينوى تحمل إرثاً أمنياً وسياسياً معقداً، وتداخلت فيها خلال السنوات الماضية قوات وجماعات محلية وإقليمية مختلفة. ولذلك فإن إعلان بسط سلطة الدولة لا يعني بالضرورة أن عملية إخراج جميع العناصر المسلحة أو إعادة تنظيم الوضع الأمني ستتم بصورة فورية، بل يضع هدفاً سياسياً يحتاج إلى ترتيبات ميدانية وتنفيذ تدريجي.

الاتفاق يفتح الباب أمام إعادة ترتيب الملف الأمني

وتعكس صياغة الاتفاق نفسها هذا المنطق التدريجي. فتركيا ستسلم بعشيقة وفق «الآلية والجدول الزمني المتفق عليهما»، بينما يتحدث الطرفان عن استعادة سلطة الدولة في سنجار وإنهاء وجود العناصر الأجنبية المسلحة. وهذا يعني أن المرحلة المقبلة ستكون مهمة لتحديد طبيعة القوات التي ستتولى مسؤولية المناطق التي ينسحب منها الوجود التركي، وكيف ستتعامل بغداد مع التهديدات التي دفعت أنقرة إلى إبقاء قواتها هناك.

ولا ينفصل التحول الأمني عن المصالح الاقتصادية المتنامية بين البلدين. فقد اتفق الزيدي وأردوغان على توسيع التجارة والاستثمار، والتنفيذ الفوري للاتفاقات الموقعة، وتسريع المشاريع الاستراتيجية المشتركة، وفي مقدمتها مشروع «طريق التنمية».

هل تتحول الصين إلى شريان حيوي للحوثيين؟

صنعاء - لم تعد خريطة الإمداد التي يعتمد عليها الحوثيون في اليمن محصورة في القنوات المرتبطة بإيران. فمع تشديد الولايات المتحدة ودول أوروبية الرقابة على تصدير التقنيات والمكونات التي يمكن استخدامها عسكريًا، تظهر السوق الصينية بصورة متزايدة في مسار حصول الجماعة على مكونات تدخل في تصنيع وتطوير الطائرات المسيرة وأنظمة الاتصالات والمراقبة.

وبحسب تقرير لـ«وول ستريت جورنال»، أصبحت الشركات الصينية المصدر الأكبر للبضائع التي صودرت وهي في طريقها إلى الحوثيين، استنادًا إلى تقارير للأمم المتحدة وبيانات جمعها خبراء في شؤون الأسلحة. ويشير التقرير إلى أن نحو 35 بالمئة من المعدات العسكرية المتجهة إلى الحوثيين التي صودرت بين عامي 2021 و2025 كانت صينية المنشأ، مقابل نحو 5 بالمئة فقط خلال الفترة بين 2015 و2018.

وتكتسب هذه الأرقام أهميتها من طبيعة ما يتم توريده. فالمسألة لا تتعلق بالضرورة بصواريخ أو أسلحة مكتملة الصنع، وإنما ببسلع ومكونات ذات استخدام مزدوج يمكن استخدامها في التطبيقات المدنية والعسكرية، من محركات الطائرات المسيرة وأجهزة الاتصال إلى أنظمة تحديد المواقع والمستشعرات ومكونات الأجنحة. وتوفر هذه المنطقة الرمادية مساحة واسعة أمام شبكات التوريد. فالمكونات التي يمكن استخدامها في صناعة مدنية قد تدخل لاحقًا في منظومات عسكرية، ما يجعل تحديد المسؤولية أكثر تعقيدًا، خصوصًا عندما تمر الشحنات عبر تجار ووسطاء وشركات نقل.

وتقدم تقارير الأمم المتحدة أدلة على وجود هذا المسار. ففي إحدى عمليات المصادرة التي وثقها فريق الخبراء المعني باليمن، عُثر على حاوية منشؤها الصين كانت مصرحًا بأنها تحتوي على مستلزمات مدرسية، لكن السلطات عثرت داخلها على أجهزة للتعرف الآلي على السفن ومحللات طيفية ومحولات كهربائية. وقال تقرير الأمم المتحدة إن هذه المعدات ذات الاستخدام المزدوج يمكن أن تسهم في قدرات الحوثيين على تنفيذ عمليات ضد السفن.

وفي يناير 2025، صادرت السلطات اليمنية كذلك محركات لطائرات مسيرة وأجهزة تحكم وأجهزة اتصال لاسلكي كانت ضمن شحنة معلن عنها على أنها أقمشة ومُرسلة من الصين. وفي يوليو من العام نفسه، عُثر في شحنات قادمة من شنغهاي على كاميرا حرارية وموصلات مستشعرات وألياف كربونية يمكن استخدامها في تصنيع أجنحة الطائرات المسيرة.

وتكشف عملية أخرى، نفذتها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في جيبوتي في مايو 2025، عن شحنة متجهة إلى الحديدة تضمنت طائرات مسيرة ومكوناتها وأجهزة تحكم ووحدات تحديد مواقع ومراوح وهوائيات ومعدات مراقبة، وكانت الحاويات منشؤها الصين.

ولا يعني ذلك أن الصين أصبحت بديلاً كاملاً لإيران. فطهران ما زالت تمثل، وفق تقارير دولية، مصدرًا مهمًا للدعم العسكري والتدريب والتكنولوجيا للحوثيين. لكن التحول المهم يتمثل في قدرة الجماعة على الوصول إلى شبكة توريد أكثر اتساعًا، بما قد يمنحها مجالاً أكبر لتطوير قدراتها محليًا وتجميع أنظمة تعتمد على مكونات متاحة في الأسواق التجارية.

تقرأون في العدد

- أوروبا تختبر التنوع: المدرسة في قلب معركة الهجرة ص2
- ترشح المغرب لمجلس الأمن: رسالة استقرار للعالم ص3
- من تونس إلى العالم: رحلة جديدة لمقدمة ابن خلدون ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

من سيدفع ثمن صراع الكبار؟

العالم لا يحتاج إلى حرب باردة جديدة كي يشعر ببرودة العلاقة بين واشنطن وبكين. يكفي أن ينظر إلى الرسوم الجمركية، والقيود على التكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والموانئ، والطاقة، ليدرك أن المنافسة بين أكبر اقتصادين في العالم لم تعد خلافاً تجارياً يمكن تسويته حول طاولة مفاوضات، بل أصبحت إعادة رسم بطيئة لقواعد الاقتصاد الدولي نفسه.

ولذلك يأتي اللقاء بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ في واشنطن في ظرف لا يسمح بالكثير من الأوهام. قبل القمة، عقد مسؤولون اقتصاديون من البلدين اجتماعات تمهيدية في نيويورك، حيث بحث الطرفان التجارة والذكاء الاصطناعي والمعادن الحيوية وقضايا اقتصادية وأمنية. واقترحت واشنطن أيضاً آلية لإخطار الطرفين بالحوادث المرتبطة بالذكاء الاصطناعي عندما تبلغ مستوى يتعلق بالأمن القومي.

المشهد يحمل تناقض شديد الدلالة: دولتان تتنافسان على التكنولوجيا والأسواق والنفوذ، لكنهما مضطرتان في الوقت نفسه إلى الحديث عن آليات لمنع المنافسة نفسها من الانزلاق إلى ما هو أخطر.

وهذا ربما هو الوصف الأدق للعلاقة الأميركية-الصينية اليوم: تنافس لا يستطيع الطرفان إنهاءه، وتعاون لا يستطيعان الاستغناء عنه.

فالقصة لم تعد قصة الرسوم الجمركية وحدها. إنها قصة عالم تشكل خلال عقود حول فكرة أن الإنتاج يمكن أن يكون في مكان، والتمويل في مكان آخر، والتكنولوجيا في مكان ثالث، والمواد الخام في مكان رابع، ثم تصل المنتجات إلى المستهلك في أي مكان تقريباً. كانت تلك الشبكة المعقدة من المصالح إحدى ركائز العولمة الحديثة. أما اليوم، فإنها تتحول تدريجياً إلى ساحة صراع استراتيجي.

واشنطن تريد تقليص المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الصين في قطاعات تعتبرها حساسة للأمن القومي. وبكين تريد الحفاظ على قدرتها الصناعية والتكنولوجية والوصول إلى الأسواق العالمية. وكل طرف ينظر إلى قدرات الطرف الآخر ليس بوصفها ميزة تجارية فقط، بل باعتبارها جزءاً من القوة الوطنية.

هكذا انتقل الخلاف من سؤال بسيط مثل: من يبيع أكثر؟ إلى سؤال أكثر خطورة: من يستطيع أن يتحكم في التكنولوجيا التي سيُبنى عليها الاقتصاد المقبل؟

ولهذا اكتسب الذكاء الاصطناعي والمعادن النادرة موقعاً مركزياً في المحادثات الأخيرة. فالتكنولوجيا لم تعد قطاعاً اقتصادياً منفصلاً عن الأمن. والرقائق الإلكترونية ليست مجرد مكونات صناعية، كما أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تطبيقات رقمية. كلاهما يدخل في الاقتصاد والدفاع والطاقة والاتصالات والنقل والقطاع المالي.

الاقتصاد العالمي لا يعمل وفق الحدود السياسية التي تحاول القوى الكبرى إعادة رسمها. عندما تفرض الولايات المتحدة قيوداً على صادرات التكنولوجيا، لا تتوقف آثار القرار عند الشركات الأميركية والصينية. وعندما تغير الصين اتجاهات تجارتها أو تستخدم نفوذها في المعادن الحيوية، تتأثر شركات ومصانع ومستهلكون في دول لا علاقة مباشرة لها بالخلاف.

لهذا فإن العالم الثالث والدول المتوسطة والصغيرة لا تستطيع التعامل مع المواجهة الأميركية-الصينية باعتبارها شأناً بعيداً يخص القوتين العظميين فقط.

هي مواجهة تصل إلى الموانئ، والمصانع، وأسعار الشحن، والمواد الخام، وأسواق العمل، وأسعار الغذاء والطاقة.

والمشكلة أن هذه المواجهة تأتي في وقت شديد الحساسية أصلاً بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي.

وهنا تظهر الصورة الأكثر أهمية: المواطن العادي لا يرى النزاع الدولي كما يراه الدبلوماسيون.

يراه في محطة الوقود. في فاتورة الكهرباء. في أجرة الحافلة. في سعر الخبز. في تكلفة نقل البضائع. في سعر المنتج المستورد.

في البلدان الغنية تستطيع الحكومات، لفترة ما، امتصاص الصدمة. أما الاقتصادات النامية التي تدخل الأزمة وهي مثقلة بالديون وضعيفة العملات وتعتمد بشدة على استيراد الطاقة، فإن مساحة المناورة تكون أضيق بكثير.

وهنا يصبح الخلاف بين واشنطن وبكين جزءاً من مشكلة أكبر.

فالعالم لا يواجه أزمة واحدة. إنه يواجه أزمات متراكبة: صراعاً جيوسياسياً، واضطراباً في الطاقة، وتوترات تجارية، ومنافسة تكنولوجية، وتضخماً في تكاليف النقل، وضغطاً على العملات، وديوناً متراكمة في الاقتصادات النامية.

كل أزمة بمفردها يمكن التعامل معها. المشكلة تبدأ عندما تتفاعل الأزمات.

> المواطن العادي لا يرى النزاع في قاعات التفاوض بل يلمسه في أسعار الوقود والغذاء والنقل حيث يتحول الصراع إلى أزمة يومية ملموسة

إذا ارتفعت أسعار النفط، ترتفع تكلفة النقل. وإذا ارتفعت تكلفة النقل، ترتفع أسعار السلع. وإذا ارتفعت أسعار السلع، تتراجع القوة الشرائية. وإذا تراجعت القوة الشرائية، تزداد الضغوط الاجتماعية. وإذا اضطرت الحكومات إلى زيادة الإنفاق لدعم المواطنين، تتسع الضغوط المالية. وإذا اتسعت الضغوط المالية في بلد يعتمد على استيراد الطاقة، فقد تزداد حاجته إلى الاقتراض.

وهكذا يمكن لممر بحري في الشرق الأوسط أن يصبح عاملاً في اضطراب اجتماعي في دولة بعيدة آلاف الكيلومترات.

هذه هي العولمة في وجهها الأقل رومانسية.

العالم أصبح مترابطاً إلى درجة أن الأزمة لا تحتاج إلى جواز سفر.

لكن اللافت أن القوى الكبرى، في الوقت الذي تتحدث فيه عن ضرورة حماية اقتصاداتها، قد تسهم سياساتها الحمائية في زيادة كلفة هذا الترابط بالنسبة إلى الآخرين.

وهنا تكمن إحدى المفارقات الكبرى في الاقتصاد العالمي الجديد: ما قد يبدو منطقياً من منظور الأمن القومي لدولة كبرى قد يبدو مكلفاً جداً من منظور الاقتصاد العالمي.

وهذا ما يجعل القمة الأميركية-الصينية أكثر أهمية من مجرد صورة للرئيسين أمام الكاميرات.

القضية الحقيقية ليست ما إذا كان ترامب وشي يستطيعان الاتفاق على صفقة تجارية واحدة، بل ما إذا كان الطرفان يستطيعان إنشاء مساحة مستقرة داخل علاقة تنافسية.

العلاقة بين الولايات المتحدة والصين ستظل تنافسية مهما حدث.

وهذا أمر يمكن للعالم أن يتعايش معه.

ما يصعب عليه التعايش معه هو أن يصبح هذا التنافس بلا سقف، وبلا قنوات اتصال، وبلا قواعد لإدارة الأزمات.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الجمعة 2026/09/25
السنة 49 العدد 13923

أوروبا تختبر التنوع: المدرسة في قلب معركة الهجرة

من سقف للطلاب الأجانب إلى حظر النقاب والبرقع، روما تنقل الجدل حول الهجرة والاندماج إلى الفصول الدراسية

حظر تغطية الوجه بالكامل داخل المدارس

لم تعد المدرسة في أوروبا مجرد مساحة للتعليم والاندماج الاجتماعي، بل تتحول بصورة متزايدة إلى ساحة يختبر فيها المجتمع حدود التنوع وقدرته على التعايش مع موجات الهجرة والاستقرار المتواصلة.

روما - في إيطاليا، دفعت حكومة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني بهذا النقاش إلى الواجهة من خلال حزمة إجراءات تستهدف تنظيم وجود الطلاب الأجانب في الفصول، وتشديد قواعد الاندماج، وحظر ارتداء البرقع والنقاب في المدارس.

وأعلنت ميلوني أن حكومتها ستطرح على مجلس الوزراء إجراءً يضع حداً أقصى لعدد الطلاب الأجانب في الفصل، إلى جانب إلزام آباء الطلاب الذين يواجهون أبناءهم صعوبات كبيرة في الاندماج المدرسي بتعلم اللغة الإيطالية، وحظر تغطية الوجه بالكامل داخل المدارس. وتقول الحكومة إن الهدف هو تعزيز الاندماج ومنع نشوء بيئات مدرسية تعاني من عزلة لغوية وثقافية.

لكن المقترح يتجاوز في دلالته التفاصيل التعليمية إلى سؤال أوسع: إلى أي حد تستطيع الدول الأوروبية إدارة التنوع المتزايد من دون أن تتحول سياسات الاندماج إلى أدوات لتقييد وجود المهاجرين أو إعادة تعريف المجال العام على أساس ثقافي؟

المدرسة في قلب المعادلة

اختيار المدرسة ساحة لهذه الإجراءات ليس مصادفة. فالتعليم يمثل إحدى أهم القنوات التي تراهن عليها الحكومات الأوروبية لإدماج أبناء المهاجرين، خصوصاً الأجيال التي ولدت في أوروبا أو وصلت إليها في سن مبكرة. وتعتبر المفوضية الأوروبية أن التعليم يلعب دوراً أساسياً في مساعدة المهاجرين واللاجئين على الاستقرار والاندماج، وتدعم الدول الأعضاء في تطوير سياسات تستجيب للفصول التي أصبحت أكثر تنوعاً من حيث اللغة والخلفية الثقافية.

لكن المشكلة تظهر عندما يصبح التفاوت في الأحياء والمدارس أكبر من قدرة النظام التعليمي على التعامل معه. ففي بعض المدن الأوروبية، تتركز الأسر ذات الخلفيات المهاجرة في أحياء بعينها، ما ينعكس على تركيبة المدارس. ومن هنا ينشأ جدل بين مقاربتين: الأولى ترى أن التركيز المرتفع للطلاب المهاجرين قد يصعّب تعليم اللغة وتحقيق الاندماج، والثانية ترى أن معالجة المشكلة عبر الحد من أعداد هؤلاء الطلاب قد تنقل العبء من النظام التعليمي إلى الأسر نفسها.

في الحالة الإيطالية، تبدو هذه المفارقة واضحة. فقاعدة تحديد نسبة الطلاب الأجانب عند 30 في المئة موجودة أصلاً منذ سنوات، لكنها سمحت باستثناءات في حالات عدة، بينها عدم وجود بدائل، أو امتلاك الطلاب اللغة الإيطالية، أو ضرورة الحفاظ على استمرارية الصفوف. وتوضح السلطات الإيطالية أن توزيع الطلاب يهدف إلى تجنب هيمنة الطلاب الأجانب على الفصل، لكن التطبيق ظل مرتبطاً بالظروف الديموغرافية لكل منطقة.

وبالتالي، فإن محاولة جعل السقف أكثر إلزاماً تطرح مشكلة عملية قبل أن تكون سياسية: ماذا يحدث في المناطق التي تتجاوز فيها نسبة الأطفال من أصول مهاجرة هذا الحد بحكم تركيبة السكان؟ وهل سيُنقل الأطفال إلى مدارس أخرى، أم ستُطلب منهم الدراسة بعيداً عن مناطق سكنهم؟

> **المدرسة التي يفترض أن تكون إحدى أدوات دمج الأطفال في المجتمع قد تصبح مكاناً لإعادة رسم الحدود بينهم**

هذه الأسئلة هي التي دفعت بعض الأصوات القانونية والتعليمية إلى التحذير من صعوبة التطبيق. ونقلت تقارير إيطالية عن أستاذ القانون الدستوري سالفاتوري كوريري أن الإجراءات قد تصبح موضع إشكال إذا أدت إلى إبعاد القاصرين وأسرهم عن مناطق إقامتهم، بما قد يتعارض مع الحق في التعليم ومع هدف الاندماج نفسه.

من تنظيم الصف إلى تنظيم الهوية

الأكثر حساسية في المقترح الإيطالي هو الجمع بين سقف الطلاب الأجانب وإجراءات مرتبطة بالهوية والرموز الدينية. فالحكومة لا تتحدث فقط عن توزيع الطلاب أو تعليم اللغة، وإنما تضع أيضاً حظراً على البرقع والنقاب في المدارس.

وتقول ميلوني إن من يأتي إلى إيطاليا ويريد بناء مستقبله فيها عليه تعلم اللغة وفهم الثقافة واحترام القواعد. وتقدم الحكومة هذه السياسة باعتبارها شرطاً للاندماج، لا باعتبارها إجراءً موجهاً إلى ديانة بعينها. لكن الجمع بين تنظيم أعداد الطلاب وحظر تغطية الوجه يجعل القضية جزءاً من نقاش أوسع حول حدود التعددية الثقافية في المجتمع الإيطالي.

ولا تنفرد إيطاليا بهذا النوع من الجدل. فقد فرضت دول أوروبية عدة قيوداً على تغطية الوجه في الأماكن العامة، بينها فرنسا وبلجيكا والدنمارك والنمسا، بينما تبنت دول أخرى قيوداً جزئية تطال أماكن أو مؤسسات محددة. وفي فرنسا، على سبيل المثال، لا تستخدم الدولة نظام الحصص القائمة على الأصل الإثني، بينما تلجأ إلى إعادة رسم مناطق المدارس وإجراءات أخرى للحد من التفاوت بين المؤسسات التعليمية.

وفي الدنمارك، اتخذت السلطات إجراءات تستهدف تحقيق قدر أكبر من المزج الاجتماعي في بعض المدارس، بما في ذلك السماح بوضع حدود على أعداد الطلاب من خلفيات معينة في بعض المؤسسات الثانوية، ضمن سياسات تستهدف معالجة التركز الاجتماعي والإثني.

وهكذا لا توجد وصفة أوروبية واحدة. فالدول تختلف في تعريف المشكلة وفي الأدوات التي تستخدمها، لكن القاسم المشترك هو أن الاندماج أصبح قضية داخلية مرتبطة مباشرة بالمدرسة والسكن واللغة والهوية، وليس فقط بملف الحدود والهجرة غير النظامية.

وتكشف الحالة الإيطالية عن سؤال أعمق: هل ارتفاع عدد الطلاب ذوي الخلفيات المهاجرة يمثل في حد ذاته مشكلة، أم أن المشكلة تكمن في قدرة المدارس على توفير الموارد الكافية للتعامل مع هذا التنوع؟

اللغة هي أحد أبرز التحديات. فالطلاب الذين يصلون إلى النظام التعليمي من دون معرفة كافية بلغة البلد يحتاجون إلى برامج إضافية، وقد تحتاج المدارس إلى مدرسين وموارد متخصصة. وتقر المفوضية الأوروبية بأن الفصول متعددة اللغات والثقافات تفرض تحديات خاصة على الأنظمة التعليمية، لكنها تتعامل معها ضمن سياسات أوسع للاندماج والدعم، لا باعتبارها قضية مرتبطة بأعداد الطلاب وحدها.

وهنا يمكن أن يصبح تحديد السقف أداة لمعالجة عرض من أعراض المشكلة بدلاً من معالجة جذورها. فإذا كان التركيز العالي للطلاب الأجانب ناتجاً عن تركز الأسر المهاجرة في أحياء معينة، فإن إعادة توزيع الطلاب قد تخفف الضغط عن مدرسة، لكنها لا تغير بالضرورة واقع الحي أو مستوى الموارد أو الفوارق الاقتصادية.

كما أن وصف الطلاب بأنهم «أجانب» لا يعكس دائماً واقعهم الاجتماعي. فجزء من أبناء المهاجرين ولدوا في البلد نفسه، ويتحدثون لغته، ويخضعون لنظامه التعليمي منذ سنوات. ولهذا فإن السياسات التي تعتمد الجنسية وحدها قد لا تلتقط بصورة دقيقة مستوى الاندماج الفعلي للطلاب.

وتكشف البيانات الإيطالية نفسها عن هذه المفارقة؛ فالطلاب غير الحاصلين على الجنسية الإيطالية يشكلون نحو 12 في المئة من إجمالي الطلاب، وفق البيانات التي استندت إليها التقارير الأخيرة، وهي نسبة وطنية تخفي تفاوتات كبيرة بين المناطق والمدن.

من هرمز إلى باب المندب: هل تنفد البدائل؟

ستة أشهر من الحرب استنزفت احتياطيات الطاقة وهددت مسارات التصدير البديلة للنفط

واشنطن - لم يعد الخطر الذي تواجهه أسواق الطاقة العالمية مرتبطاً بإغلاق مضيق هرمز وحده. فبعد ستة أشهر من الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، بدأت المسارات التي استخدمتها دول الخليج والأسواق العالمية لامتصاص الصدمة الأولى تتعرض بدورها للضغط، من خط شرق-غرب السعودي إلى الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب.

وهذه النقلة تفرض سؤالاً مختلفاً عن السؤال الذي شغل الأسواق في الأشهر الأولى للحرب: ليس فقط كيف يمكن تعويض النفط والغاز اللذين لا يعبران هرمز، وإنما كم بقي من البدائل إذا أصبحت مسارات التجاوز نفسها عرضة للهجمات؟

في الأشهر الأولى، أظهر نظام الطاقة العالمي قدرة لافتة على التكيف. فقد لجأت الدول إلى المخزونات الطارئة، ورفعت بعض المنتجين خارج الخليج إنتاجهم، واستُخدمت خطوط الأنابيب التي تتجاوز هرمز، فيما أدى ارتفاع الأسعار إلى تقليص الطلب، خصوصاً في آسيا.

وتقول وكالة الطاقة الدولية إن الطلب العالمي على النفط انخفض 5.3 مليون برميل يومياً على أساس سنوي في الربع الثاني من 2026، وهو أول انخفاض فصلي منذ جائحة كورونا. وفي الوقت نفسه، تراجعت المخزونات العالمية المرصودة بمقدار 507 ملايين برميل خلال الأشهر الستة الماضية، بينما أفرج أعضاء وكالة الطاقة الدولية عن أكثر من 300 مليون برميل من الاحتياطيات الطارئة.

كان ذلك كافياً حتى وقت قريب لاحتواء جزء كبير من أثر اضطراب هرمز. لكن هذه الآلية تحمل حدوداً واضحة. فالاحتياطي الذي يُسحب اليوم لا يمكن استخدامه مرة أخرى غداً، والإنتاج الإضافي يحتاج إلى وقت، وخفض الطلب عبر ارتفاع الأسعار يعني في النهاية ضغطاً على النشاط الاقتصادي.

الأهم أن البدائل الجغرافية بدأت تدخل دائرة الخطر.

يمثل خط شرق-غرب السعودي المثال الأكثر وضوحاً. فالخط الذي يمتد نحو 1200 كيلومتر من المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر أصبح خلال الحرب أحد أهم طرق تجاوز مضيق هرمز، وكان ينقل نحو أربعة إلى خمسة ملايين برميل يومياً، أي ما يعادل نحو 4 إلى 5 في المئة من الإمدادات العالمية وفق تقديرات رويترز.

لكن هجوماً بطائرات مسيرة في سبتمبر أدى إلى إغلاق الخط مؤقتاً، في وقت كانت فيه السعودية تعتمد عليه لتعويض تعطل حركة النفط عبر هرمز. وأعادت الرياض تشغيله في 22 سبتمبر، إلا أن الضخ استؤنف بطاقة أقل، فيما قد يستغرق الوصول إلى الطاقة الكاملة ستة إلى ثمانية أسابيع بسبب الأضرار التي لحقت بثلاث محطات ضخ.

وهنا تكمن المفارقة: المسار الذي صُمم أصلاً كصمام أمان في حال إغلاق هرمز أصبح نفسه جزءاً من معادلة المخاطر.

ولا يعني ذلك أن الطريق السعودي خرج نهائياً من الخدمة، لكنه يكشف هشاشة منظومة البدائل. فمجرد تعرض خط أنابيب استراتيجي لهجوم يجبر المنتجين على إعادة ترتيب شحناتهم، ويزيد الحاجة إلى الناقلات والتأمين والحماية العسكرية، ويرفع تكلفة كل برميل يصل إلى السوق.

وقد لجأت دول المنطقة بالفعل إلى حلول أكثر تعقيداً. وأظهرت بيانات رويترز أن عمليات نقل النفط من ناقلة إلى أخرى في البحر توسعت بصورة كبيرة خلال سبتمبر، في محاولة لإبقاء التدفقات مستمرة رغم اضطراب طرق التصدير التقليدية. لكن هذه العمليات جاءت بتكلفة مرتفعة، مع ارتفاع أسعار الشحن إلى مستويات قياسية.

المشكلة لا تتوقف عند خط الأنابيب السعودي. فباب المندب يمثل الحلقة الجنوبية في شبكة الطاقة والتجارة التي تربط الخليج بالبحر الأحمر وقناة السويس ثم الأسواق الأوروبية.

ومع تصاعد نشاط الحوثيين في الساحل اليمني والتهديدات التي تطال السفن، أصبحت حركة الملاحة في البحر الأحمر أكثر هشاشة. وقد ربطت وكالة الطاقة الدولية جزءاً من تراجع الإمدادات السعودية في الأسابيع الأخيرة بالاضطرابات التي أصابت حركة السفن عبر باب المندب.

> **استمرار الهجمات على الممرات يعني أن تكلفة حماية النظام ستزداد، وأن الأسواق معرضة لموجات من الارتفاع**

وتراجعت حركة السفن عبر هرمز بشدة؛ ففي عطلة نهاية أسبوع واحدة عبر 17 سفينة تحمل سلعاً، مقابل 37 في الأسبوع السابق ونحو 125 سفينة يومياً قبل الحرب. كما تراجعت حركة السفن عبر باب المندب أيضاً، في مؤشر على أن الاضطراب لم يعد محصوراً في نقطة واحدة من شبكة النقل البحري.

وهذا ما يجعل هرمز وباب المندب مرتبطين في الحسابات الاقتصادية. فإغلاق هرمز يضغط على صادرات الخليج، بينما اضطراب باب المندب يعرقل أحد أهم طرق نقل النفط والمنتجات والغاز بين الخليج وأوروبا وآسيا.

إذا اجتمع الخطران معاً، تصبح المشكلة أقل ارتباطاً بحجم الإنتاج العالمي وأكثر ارتباطاً بقدرة النظام على نقل الإنتاج من أماكن وجوده إلى أماكن استهلاكه.

كان انخفاض الأسعار بعد الارتفاعات الأولى للحرب أحد المؤشرات على نجاح الأسواق في التكيف. لكن الاستقرار النسبي لم يكن دليلاً على انتهاء الأزمة.

وتقول وكالة الطاقة الدولية إن أسعار النفط عادت إلى الارتفاع مع استمرار اضطرابات الإمدادات، محذرة من أن استمرار القيود على تدفقات الخليج واستنزاف المخزونات التجارية قد يفرض أسعاراً أعلى وانخفاضاً إضافياً في الطلب حتى تستعيد السوق توازنها.

وهذا يعني أن الأسواق نجحت في شراء الوقت، لكنها لم تحل المشكلة الأساسية.

فزيادة الإنتاج خارج الخليج ساعدت في سد جزء من الفجوة، وتراجع الطلب، خصوصاً في الصين، خفف الضغط، كما أتاحت الاحتياطيات الاستراتيجية كميات إضافية. لكن معظم هذه الإجراءات تعمل كآليات امتصاص مؤقتة، لا كبديل دائم عن عودة تدفقات الخليج إلى طبيعتها.

وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن السعودية والإمارات وحدهما تملكان خطوط أنابيب عاملة يمكنها تجاوز هرمز، بطاقة متاحة تقدر بنحو 3.5 إلى 5.5 ملايين برميل يومياً، مقابل تدفقات ضخمة تمر عادة عبر المضيق.

بمعنى آخر، لا توجد شبكة بديلة قادرة ببساطة على استبدال هرمز إذا طال أمد تعطله.

الخطر الأكبر لا يكمن فقط في وصول سعر النفط إلى مستوى مرتفع، وإنما في انتقال الصدمة إلى قطاعات أخرى.

ارتفاع أسعار الديزل يرفع تكلفة النقل والزراعة والبناء والصناعة، فيما يؤدي ارتفاع أسعار الغاز إلى زيادة تكاليف الكهرباء والتدفئة. كما يمكن أن تنتقل كلفة الطاقة إلى الغذاء من خلال ارتفاع أسعار الأسمدة والنقل.

وهنا تصبح مدة الأزمة عاملاً حاسماً. فالسوق تستطيع التعامل مع اضطراب قصير عبر المخزونات وإعادة توجيه الشحنات، لكنها تواجه اختباراً مختلفاً إذا تحولت الحرب إلى وضع طويل الأمد تتعرض فيه البنية التحتية والممرات البحرية لهجمات متكررة.

وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية بالفعل من أن تأخر عودة التدفقات الطبيعية من الخليج قد يمتد إلى 2027، وأن أي اضطرابات إضافية تمنع التعافي الكامل للإنتاج والصادرات ستكون لها آثار واسعة على الأسواق العالمية.

في هذا السياق، يكتسب النقاش حول المسار الدبلوماسي أهمية تتجاوز العلاقات الأميركية الإيرانية. فقد نشر الدبلوماسي الأميركي المخضرم ريتشارد هاس وكارولين كيسان تحليلاً في مجلة فورين أفيرز حذرا فيه من أن استمرار الوضع الراهن غير قابل للاستدامة، ودعوا إلى مسار تفاوضي ينهي الحرب ويتضمن ترتيبات تضمن بقاء الممرات المائية والبنية التحتية للطاقة مفتوحة.

هذه الدعوة، بوصفها موقفاً تحليلياً لأصحابها، تعكس تحولاً في طبيعة النقاش: أمن الطاقة لم يعد قضية منفصلة عن مسار الحرب، بل أصبح أحد شروط احتواء تداعياتها.

فحتى إذا تمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها من حماية بعض الناقلات، وحتى إذا أعادت السعودية تشغيل خط شرق-غرب، فإن استمرار الهجمات على المنشآت والممرات يعني أن تكلفة حماية النظام ستزداد، وأن الأسواق ستبقى معرضة لموجات جديدة من الارتفاع.

هشاشة منظومة البدائل وتراجع طاقات الضخ

العرب
الجمعة 2026/09/25
السنة 49 العدد 13923

من هرمز إلى باب المندب، لا طريق آمنا للخروج من الحرب

ألطاف موتي
كاتب باكستاني

لعقود طويلة، قام نظام الطاقة في الخليج على افتراض بسيط: يمكن للنفط والغاز أن يجدا دائمًا طريقًا إلى الأسواق العالمية. غير أن هذا الافتراض يخضع اليوم لاختبار صعب. فالحرب الدائرة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة حولت الخليج من ممر للطاقة يتسم بقدر نسبي من القابلية للتوقع، إلى شبكة من الأهداف الإستراتيجية المعرضة للخطر. ولم يعد التهديد يقتصر على مضيق هرمز، بل أصبحت الأنابيب والموانئ وناقلات النفط والمسارات البحرية البديلة جزءًا من مسرح الصراع. والنتيجة هي حقيقة صعبة: لا يوجد مسار آمن بالكامل للخروج من أزمة الطاقة في الشرق الأوسط.

يبقى مضيق هرمز نقطة الضعف المحورية. فقبل الحرب الراهنة، كان يمر عبره نحو 20 مليون برميل من النفط والمنتجات النفطية يوميًا، أي نحو ربع تجارة النفط العالمية المنقولة بحرًا. كما تعتمد قطر والإمارات العربية المتحدة بشكل كبير على المضيق في تصدير الغاز الطبيعي المسال.

> العالم يحتاج إلى طاقته لكن الطرق التي تنقل هذه الطاقة تمر عبر واحدة من أكثر مناطق العالم عرضة لعدم الاستقرار

بدت السعودية، لفترة طويلة، أكثر استعدادًا من غيرها من منتجي الخليج، لأنها تملك خط أنبوب النفط الشرقي – الغربي. ويمتد هذا الخط على طول نحو 1200 كيلومتر، وينقل النفط من حقول المملكة الشرقية إلى ينبع على البحر الأحمر، ما يتيح تصدير النفط من دون المرور بمضيق هرمز. لكن هذا المسار البديل أصبح هو الآخر تحت الهجوم. فقد أوقفت السعودية مؤقتًا عمل الأنبوب بعد أن أدت هجمات بالطائرات المسيّرة إلى إلحاق أضرار بمنشآت على طول المسار. وكان الأنبوب ينقل نحو أربعة إلى خمسة ملايين برميل يوميًا، أي ما يعادل نحو 4 إلى 5 في المئة من إمدادات النفط العالمية. وتكمن أهمية ذلك في أن هذا الأنبوب صُمم أساسًا لتقليل اعتماد السعودية على مضيق هرمز. غير أنه حين أصبح هرمز خطرًا، وجد المسار البديل نفسه في مرمى الهجوم. وهذا يغير قاعدة الحساب بأكملها. فقد تمتلك دولة مسارًا بديلاً على الخريطة، لكن قيمته الإستراتيجية تتلاشى إذا كانت الحرب قادرة على الوصول إليه.

يقدم البحر الأحمر مشكلة أخرى. فبإمكان السعودية تحويل جزء من صادراتها من خلال ينبع، لكن السفن التي تغادر البحر الأحمر يجب أن تمر عبر باب المندب، وهو ممر بحري استراتيجي آخر. وقد أدى تقدم الحوثيين المتحالفين مع إيران في اليمن إلى زيادة المخاطر في هذا الممر. وإن تعاظم نفوذ الحوثيين وسيطرتهم على مناطق ومواقع إستراتيجية على الساحل الغربي لليمن يضع دول الخليج أمام خيار معقد. فإذا ظل مضيق هرمز مقيدًا، وأصبح باب المندب أكثر خطرًا، فقد تجد دول الخليج نفسها أمام ضغط استراتيجي من جهتين. وهنا يكمن جوهر فخ الطاقة في الخليج. فللخليج مسارات متعددة، لكن كثيرًا منها يعتمد في نهاية المطاف على عدد محدود من الممرات البحرية الضيقة.

يمتلك النفط، على الأقل، بعض القدرة على الاستفادة من شبكات الأنابيب البديلة. أما الغاز الطبيعي المسال، فهو أقل مرونة. فقطر تعد واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، لكن جزءًا كبيرًا من صادراتها يجب أن يمر عبر مضيق هرمز. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن قطر والإمارات تستحوذان معًا على نحو 20 في المئة من صادرات الغاز الطبيعي المسال العالمية التي تمر عبر المضيق. ولا يوجد مسار بحري بديل بسيط لهذه الشحنات. وهذا يولد مشكلة خطيرة لأوروبا وآسيا.

فالاقتصادات الآسيوية تتعرض بشكل خاص للمخاطر، لأنها تستورد الغالبية العظمى من شحنات الطاقة القادمة من الخليج. وتعد الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية من أهم الوجهات للنفط الذي يمر عبر هرمز. وإذا استمر الاضطراب لفترة طويلة، فلن يبقى أزمة إقليمية في مجال الطاقة، بل سيتحول إلى أزمة تضخم عالمية.

تغير الحرب أيضًا اقتصاديات نقل الطاقة. فحتى إذا كانت الناقلة قادرة من الناحية الفنية على الإبحار، فقد يتردد ملاكها في إرسالها إلى منطقة تشهد حربًا. وترتفع أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب، وتزداد تكاليف الشحن، وتصبح جداول التسليم أقل قابلية للتوقع. وهذا الغموض في حد ذاته يصبح أحد أشكال الضغط الاقتصادي. فقد دفعت الاضطرابات الأخيرة مشتري الغاز الطبيعي المسال إلى البحث عن مرونة أكبر وضمانات إضافية من مصدري الخليج. كما أصبحت زيادة تكاليف التأمين عنصرًا مهمًا في العقود الجديدة للطاقة. ولذلك، لا يحتاج الخليج إلى فقدان كل برميل من النفط أو كل شحنة من الغاز حتى يتضرر الاقتصاد العالمي. فالأسواق تستجيب لاحتمال الاضطراب قبل أن تختفي الإمدادات الفعلية.

اعتمدت دول الخليج تقليديًا على الولايات المتحدة بشكل كبير في مجال الأمن. وما زالت القدرة العسكرية الأميركية عنصرًا أساسيًا في حماية المنطقة، لكن الأزمة الراهنة تظهر حدود هذه الحماية. فالمشكلة جغرافية في الأساس. فبإمكان القوات الأميركية حماية السفن، وشن هجمات على أهداف عسكرية، والمساعدة في الدفاع عن منشآت الطاقة. لكنها لا تستطيع جعل كل أنبوب وكل ناقلة وكل ميناء وكل ممر بحري محصنًا ضد الهجوم. ولهذا السبب، تتجه حكومات الخليج بشكل متزايد إلى بحث خيارات أخرى، من خلال توسيع شبكات الأنابيب والموانئ والسكك الحديدية وممرات التجارة. وتوسع الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، مسارات بديلة لتقليل اعتماد صادراتها من الطاقة واقتصادها الأوسع على ممر واحد معرض للخطر. لكن بناء البنية التحتية وتنويع المسارات يحتاج إلى سنوات. أما الحرب فتتحرك بسرعة أكبر بكثير.

لذلك، فإن مشكلة الطاقة في الخليج أعمق من مجرد إغلاق مضيق هرمز. فكل مسار بديل ينشئ اعتمادًا استراتيجيًا جديدًا. يمكن تهديد هرمز من جانب إيران، ويمكن تهديد البحر الأحمر من جانب اليمن، كما يمكن استهداف الأنابيب من الجو، وتعطيل الموانئ، ومهاجمة الناقلات في عرض البحر.

البحر الأحمر ليس ملاذًا آمنًا

ترشح المغرب لمجلس الأمن: رسالة استقرار للعالم

البرّاق شادي عبدالسلام
كاتب وباحث مغربي

خطوة تؤكد ثقة المجتمع الدولي في الواقعية السياسية المغربية

> يتأسس الحراك الدبلوماسي المغربي الراهن على تراكم تاريخي من المكتسبات السياسية والسيادية، ويأتي إعلان المملكة عن ترشحها لشغل مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي بين عامي 2028 و2029 ليتوج مسارا حافلا من المبادرات الإستراتيجية الرصينة. ينطلق هذا التوجه الدبلوماسي الطموح من الرؤية الملكية التي تضع تحصين المصالح العليا للمغرب في صدارة الأولويات، وتعمل على تعزيز مكانة الرباط كفاعل مركزي في صناعة القرار الأمني والسياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتفرض التحولات المتسارعة في البيئة الجيوسياسية العالمية حاجة ماسة إلى أصوات تتسم بالاتزان والواقعية السياسية، وهو الدور الذي يتقنه المغرب بكفاءة عالية نتيجة التزامه الدائم بمبادئ القانون الدولي واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية. وتشكل هذه الخطوة امتدادا طبيعيا لسياسة خارجية هادئة ومؤثرة تبتعد عن التجاذبات العقيمة، وتستند إلى بناء شراكات إستراتيجية متينة مع القوى الدولية الكبرى وصياغة تحالفات وثيقة تخدم قضايا السلم والتنمية المستدامة في المحيط الإفريقي والعربي، بتوجيه متواصل يجسده ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

ويرتبط هذا الترشح المغربي برغبة أكيدة في تقديم إجابات واضحة وعملية للتحديات الأمنية المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن، وتأتي معضلات الشرق الأوسط في عمق هذه الاهتمامات الإستراتيجية؛ حيث يضع المغرب الدفاع عن فرص السلام في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته المستقلة كأولوية ثابتة تعبر عن التزام الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس. ويمتد هذا المنظور الدبلوماسي الشامل ليشمل المساهمة في خفض التوترات الإقليمية وضمان أمن المضائق البحرية والممرات المائية الحيوية، والحرص على سلامة الملاحة الدولية في مناطق التماس البحرية الحساسة من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر وخليج عدن. وتخدم هذه الدينامية الدبلوماسية المكثفة قضية الوحدة الترابية للمملكة، وتساهم في حشد المزيد من الدعم الدولي للموقف المغربي العادل في ملف الصحراء المغربية عبر إبراز جدية المقاربات الوطنية وواقعيتها. كما يمهد هذا الحضور المرتقب في مجلس الأمن الطريق أمام مرحلة جديدة من النفوذ الإيجابي، حيث يسعى المغرب إلى صياغة توازنات دولية تضمن الاستقرار وتحمي المصالح الإستراتيجية الحيوية للمملكة في عالم متعدد الأقطاب ومتغير الملامح.

> المملكة تقدم نفسها صوتاً يحترم القانون الدولي ويعزز السلم والتنمية عبر شراكات متينة وتحالفات تخدم الاستقرار الإقليمي والدولي بفعالية

تتأسس المصداقية الدولية للمملكة المغربية على رصيد متراكم من العطاء الميداني في مجالات حفظ السلام والأمن عبر العالم، حيث شكلت التجريدات العسكرية المغربية، والمسماة تاريخيا بالقبعات الزرقاء، ركيزة أساسية في مهام الأمم المتحدة لإعادة الاستقرار في مناطق النزاع بالقارة الإفريقية وغيرها من الأقاليم المضطربة. ويتكامل هذا الدور الإنساني والعسكري مع إقامة المستشفيات الميدانية المغربية المتعددة التخصصات في قلب الأزمات لتقديم الدعم الطبي للشعوب المتضررة، مما يمنح التحرك الدبلوماسي الحالي أرضية صلبة وشرعية عملية تتجاوز حدود الخطابات السياسية التقليدية. ويتعزز هذا المسار بالعودة القوية والمؤثرة للمغرب إلى حضنه الطبيعي داخل الاتحاد الإفريقي، وهي العودة التي يقودها الملك محمد السادس، والتي أثمرت اعتماد مقاربة مبتكرة تقوم على التنمية المشتركة والتعاون جنوب-جنوب، وبناء شراكات حقيقية تخدم الازدهار القاري وتدافع عن المصالح الإستراتيجية العليا للمملكة. وتتجلى هذه الشرعية الدبلوماسية أيضا في قبول المغرب كشريك موثوق ووسيط نزيه في حل الأزمات الإقليمية المعقدة، ويسجل التاريخ النجاحات الكبيرة التي حققتها جهود الرباط في تيسير الحوار بين الأطراف الليبية والصبر على صياغة التوافقات السياسية، مما يجعل طلب العضوية في مجلس الأمن خطوة طبيعية لدولة تملك الرؤية والقدرة على صياغة حلول واقعية تضمن السلم وتحمي سيادة الدول ووحدتها الترابية.

وتتحرك الدبلوماسية المغربية وفق أبعاد إستراتيجية ممتدة نحو الفضاء الأطلسي، حيث تشكل المبادرة الملكية لتسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي نقطة تحول جيوسياسية تفتح آفاقا تنموية واعدة لدول المنطقة عبر وضع البنيات التحتية والموانئ المغربية في خدمة الازدهار المشترك. ويتكامل هذا التصور الطموح مع ريادة المملكة في تفعيل مسلسل الدول الإفريقية الأطلسية الذي يهدف إلى صياغة هوية أمنية واقتصادية موحدة لهذه الواجهة البحرية الإستراتيجية، ويدعم هذا التوجه مشروع أنبوب الغاز الأطلسي الإفريقي النيجيري المغربي باعتباره رافعة للاندماج الإقليمي وضمان الأمن الطاقي لقرابة خمس عشرة دولة إفريقية. ويعزز هذا العمق الإفريقي الأطلسي الشراكة النموذجية والعلاقات الإستراتيجية التي تجمع المغرب مع الشركاء التقليديين والجدد في القارة الأوروبية، حيث تقدم الرباط نفسها كحلقة وصل موثوقة تضمن استقرار الملاحة، وتدير ملفات الهجرة والأمن بمسؤولية عالية، وتفتح مجالات واسعة للاستثمارات المشتركة. ويساهم هذا الزخم الدبلوماسي المتكامل في تحصين المصالح العليا للمملكة، ويمنح طلب العضوية في مجلس الأمن ثقلا استراتيجيا فريدا يؤكد قدرة المغرب على صياغة توازنات دولية تخدم السلم والنماء والتدافع عن سيادة الدول في منطقة شمال إفريقيا وجنوب المتوسط.

وتتبنى المملكة المغربية في طلب عضويتها دليلا عمليا يتجاوز الإجراءات التقليدية، حيث يتركز هذا التوجه حول محاربة التهديدات غير النمطية والناشئة عبر تقديم رؤية أمنية متكاملة تتصدى بحزم لانتشار الجماعات المسلحة غير الحكومية والحركات الانفصالية مثل البوليساريو والتنظيمات الإرهابية كالتي تنتمي لداعش في منطقة الساحل الإفريقي. وينطلق هذا المجهود من فهم عميق للترابط الوثيق بين نزعات الانفصال وظاهرة الإرهاب العابر للحدود، ويتجسد عمليا في احتضان الرباط لمكتب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، وتولي المملكة رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لسنوات، مما يمنح المقاربة المغربية ركيزة أساسية لحماية الأمن القومي الإقليمي وتحصين السيادة الوطنية للدول ضد مخاطر التفتيت والتقسيم. ويمتد هذا المنظور الاستراتيجي ليشمل إحياء وتطوير العمل متعدد الأطراف في وقت يمر فيه النظام الدولي بأزمات قطبية حادة وتراجع في فاعلية المؤسسات الدولية، حيث تسعى الرباط إلى تقديم نموذج دبلوماسي يبني الجسور ويفعل لغة الحوار المتوازن، وهو ما توج بانتخاب المملكة المغربية بالإجماع لرئاسة لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة لعام 2026 في خطوة تؤكد ثقة المجتمع الدولي في الواقعية السياسية المغربية وقدرتها على صياغة التوافقات الكبرى. ويتكامل هذا العمل السياسي والأمني مع إبراز البعد الإنساني والحقوقي عبر التفعيل الحقيقي لأجندة "المرأة والسلام والأمن" في إدارة النزاعات الدولية، حيث يبرز الالتزام المغربي في احتلال المرتبة التاسعة عالميا بين الدول المساهمة في قوات حفظ السلام الأممية بتواجد أكثر من 3400 عنصر مغربي في الميدان، تشكل النساء نحو ثلث الخبراء العسكريين منهم، بجانب إطلاق الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 وتمديدها لعامي 2025 و2026، والتحضير لاستضافة المملكة المغربية للمؤتمر الوزاري العالمي حول السياسة الخارجية النسوية عام 2027، مما يمنح السياسة الخارجية للمملكة طابعا شاملا يوازن بين الحزم الأمني والعمق الإنساني المستدام، ويؤكد جدارة المغرب في صياغة قرارات دولية تحمي المصالح العليا للشعوب وتدعم الاستقرار العالمي.

وتتحرك المملكة المغربية وفق التزام تاريخي ثابت لا يتغير بتبدل الظروف الجيوسياسية تجاه قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث يضع المغرب الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية كركيزة محورية، ويتكامل هذا الجهد الدبلوماسي والسياسي مع الدور الميداني الإنساني للملك محمد السادس رئيس لجنة القدس عبر المشاريع الحيوية التي تنفذها وكالة بيت مال القدس الشريف لدعم صمود المقدسيين والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة. ويتسع هذا المنظور الاستراتيجي الشامل ليشمل حماية أمن المضائق البحرية والممرات المائية الحيوية وحرية الملاحة الدولية من البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق إلى البحر الأحمر وباب المندب وصولا إلى مضيق هرمز، وهي المعابر التي ينظر إليها المغرب بمسؤولية عالية باعتبارها شرايين للاقتصاد العالمي لا يجب تحويلها إلى أدوات للاستغلال السياسي أو الضغط والابتزاز الإقليمي. وتترجم هذه الرؤية المتقدمة الدعوة المغربية الرسمية من داخل مجلس الأمن لوضع مدونة سلوك دولية خاصة بالدول المطلة على المضائق البحرية لضمان سلامة المرور العابر وحماية حركة التجارة العالمية، مما يثبت الأهلية الكاملة للمملكة في تولي هذا المقعد الأممي لتقديم إجابات واقعية وعملية تعزز السلم الإقليمي والدولي وتحمي المصالح الإستراتيجية العليا للوطن وشركائه عبر العالم.

ويتطلب هذا التحرك الدبلوماسي المغربي لحشد الدعم والتأييد الدولي داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة معركة دبلوماسية دقيقة قائمة على استثمار شبكة الشراكات المتنوعة التي بنتها المملكة عبر القارات، حيث يبرز التحدي الأبرز في إقناع الشركاء الدوليين بفرص الاستقرار التي يقدمها الحضور المغربي في مركز القرار الأممي. وتتعامل الرباط بذكاء واتزان مع القضايا الدولية الساخنة وفي مقدمتها النزاع الروسي الأوكراني والأزمات المتصاعدة في الشرق الأوسط، حيث تحرص المملكة على الاحتفاظ بمسافات متوازنة تحترم الشرعية الدولية والحلول السلمية دون السقوط في فخ الاستقطاب السياسي الحاد، مما يضمن للمغرب احتراما دوليا كبيرا ويؤكد أهليته كطرف وسيط وموثوق. ويتيح التواجد المرتقب داخل مجلس الأمن فرصة إستراتيجية غير مسبوقة لتسريع الطي النهائي لملف الصحراء المغربية وتوطيد المكتسبات السيادية، عبر الدفع بالاعتراف الدولي الواسع بمبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي ووحيد تحت السيادة المغربية، وحظر مناورات الخصوم وتفنيد الأطروحات الانفصالية مباشرة من داخل الهيئة التنفيذية الأعلى للمنظمة الدولية، مما يحمي المصالح العليا للمملكة ويفتح الباب أمام استقرار دائم ونماء اقتصادي شامل في المنطقة الإقليمية.

يحمل الترشح المغربي لعضوية مجلس الأمن الدولي دلالات عميقة تتجاوز الحضور البروتوكولي، حيث تضع المملكة هذا المسعى الدبلوماسي في إطار المسؤولية المشتركة والالتزام الفاعل تجاه قضايا السلم والأمن الدوليين. ينظر المجتمع الدولي إلى الرباط كشريك موثوق يمتلك القدرة على تقديم حلول عملية للأزمات المعقدة، بناء على رصيد حافل من الوساطات الناجحة والمساهمات الميدانية في حفظ الاستقرار. يمثل التواجد المرتقب في مركز القرار الأممي فرصة حقيقية للدفاع عن المصالح الإستراتيجية العليا للمملكة، وفي مقدمتها الطي النهائي للملف المفتعل حول الصحراء المغربية استنادا إلى مبادرة الحكم الذاتي، مع الاستمرار في تقديم مبادرات تنموية طموحة تربط الفضاء الأطلسي بالعمق الإفريقي. تتطلع المغرب من خلال هذه الولاية إلى صياغة توازنات دولية جديدة تدعم العمل متعدد الأطراف، وتواجه التهديدات الأمنية غير النمطية بحزم، وتحمي سلامة الممرات البحرية الحيوية، مما يجعل الحضور المغربي تكليفا دبلوماسيا وازنا يعول عليه الشركاء الدوليون في ظرفية عالمية دقيقة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الجمعة 2026/09/25
السنة 49 العدد 13923

من تونس إلى العالم: رحلة جديدة لمقدمة ابن خلدون

تسجيل المقدمة في ذاكرة العالم دعوة لاستعادة عقله وأفكاره

ابن خلدون وسؤال الدولة والمجتمع

مشروع تسجيل "مقدمة ابن خلدون" في سجل ذاكرة العالم لا يمثل مجرد تكريم ثقافي، بل يعيد طرح أسئلة الدولة والمجتمع والسلطة والاقتصاد في حاضرنا. ابن خلدون لم يكن يبحث عن الخلود، بل عن تفسير الظواهر، واليوم يعود نصه ليذكرنا بأن التفكير النقدي هو أساس فهم التاريخ وصناعة المستقبل.

علي قاسم
كاتب سوري

ابن خلدون لم يبرح مكانه في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس، ولم يغادر قاعدته التي ظل واقفاً عليها يراقب المدينة بعين رجل خبر المدن والدول والناس، لكن شيئاً آخر تحرك هذه المرة: ذكراه.

خرج ابن خلدون من صمته البرونزي في قلب العاصمة، وعاد إلى الواجهة من بوابة مختلفة تماماً؛ لا باعتباره تمثالاً لشخصية تاريخية، ولا اسماً لشارع أو جامعة أو جائزة، وإنما باعتباره مؤسسا لعلم الاجتماع وصاحب نص أصبح الآن جزءاً من "ذاكرة العالم" بعد الإعلان عن ملف لتسجيل "مقدمة ابن خلدون" في سجل اليونسكو ("سجل ذاكرة العالم").

قد يبدو الأمر، للوهلة الأولى، مناسبة ثقافية أخرى تضاف إلى قائمة المناسبات التي نحتفي فيها بعباقرة الماضي، ثم نعود إلى حياتنا اليومية وكأن شيئاً لم يتغير. لكن ابن خلدون لا يحتمل أن يُعامل بهذه الطريقة. فالمقدمة ليست أثراً محفوظاً في خزانة، ولا كتاباً قديماً نعود إليه لكي نستعيد منه بعض العبارات الجميلة عن العمران والعصبية والدولة. قيمتها الحقيقية أنها نص كتب قبل أكثر من ستة قرون، لكنه لا يزال يزعج الحاضر بأسئلته. وربما لهذا السبب بالذات يأتي الاعتراف به في سجل "ذاكرة العالم" في لحظة تبدو فيها أسئلة الدولة والمجتمع والسلطة والاقتصاد والانقسام أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

ثورة ابن خلدون الفكرية

المفارقة أن ابن خلدون لم يكن يبحث عن الخلود. كان يبحث عن تفسير. وهذه نقطة جوهرية في فهم أهمية المقدمة. لقد عاش في عالم مضطرب، بين دول تتغير، وسلالات تصعد وأخرى تنحدر، ومدن تزدهر ثم تفقد مكانتها، وجماعات تنتقل من الهامش إلى المركز ثم تفقد قدرتها على الحفاظ على القوة. ولم يكتف بنقل ما حدث، كما كان يفعل كثير من مؤرخي عصره، وإنما سأل سؤالاً أكثر جرأة: لماذا حدث؟ وما القوانين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجعل الرواية التاريخية قابلة للتصديق أو موضعاً للشك؟

هنا تحديداً تكمن إحدى أهم ثورات ابن خلدون الفكرية. فالتاريخ عنده ليس مجموعة أخبار ينبغي جمعها، بل ظاهرة ينبغي اختبارها. والرواية لا تصبح صحيحة لمجرد أن مؤرخاً سابقاً نقلها. كان ابن خلدون يضع الخبر أمام ميزان العقل والعمران والواقع الاجتماعي، ويسأل إن كان ما يروى ممكناً وفق طبيعة الأشياء وأحوال البشر. وفي ذلك كان يقترب من تأسيس منهج نقدي للتاريخ، يقوم على البحث عن الأسباب والعلاقات، لا على مجرد سرد الوقائع.

ولذلك فإن الاحتفاء بالمقدمة اليوم ينبغي ألا يكون احتفاءً بقدمها، بل بقدرتها على مقاومة القدم. فالنص العظيم ليس الذي يبقى محفوظاً لأنه قديم، وإنما الذي يستطيع أن يعيد إنتاج أسئلته في عصور مختلفة.

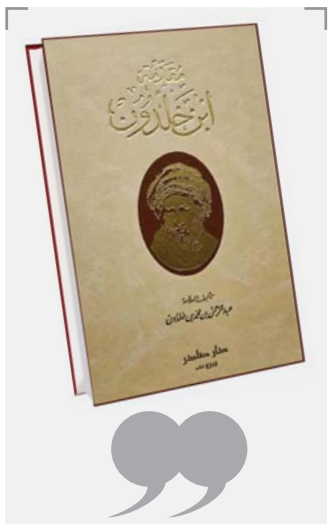

> المقدمة ليست أثراً قديماً بل نص حي يزعج الحاضر بأسئلته حول العمران والعصبية والدولة، ويعيد التفكير في أسباب الأزمات

حين تحدث ابن خلدون عن "العمران"، لم يكن يتحدث عن مدينة بالمعنى العمراني الضيق، بل عن منظومة الحياة البشرية بكل ما فيها من اقتصاد وسلطة وعادات وثقافة وعلاقات اجتماعية. وحين تحدث عن "العصبية"، لم يكن يقدم وصفة سياسية جاهزة، وإنما كان يحاول فهم القوة التي تجعل الجماعة قادرة على التنظيم والحشد وإقامة السلطة. وحين درس العلاقة بين الاقتصاد والسلطة والترف، كان يلفت النظر إلى أن الدولة لا تعيش بالقوة وحدها، وأن ازدهارها يحمل في داخله أحياناً عناصر الضعف إذا تحول الاستقرار إلى استهلاك، والسلطة إلى امتياز، والثروة إلى انفصال عن المجتمع.

من هنا يبدو ابن خلدون شديد المعاصرة، وإن كان من الخطأ تحويله إلى خبير سياسي معاصر أو استخدام أفكاره باعتبارها قوانين ميكانيكية تفسر كل شيء. المقدمة ولدت في سياق تاريخي واجتماعي محدد، ومفاهيمها لا يمكن فصلها عن عالم القرن الرابع عشر وشمال أفريقيا والشرق الإسلامي. لكن قيمة الفكر ليست في أن يقدم إجابات جاهزة لكل زمان، وإنما في أن يمنحنا أدوات أفضل لطرح الأسئلة.

وهذا بالضبط ما يجعل عودة المقدمة إلى "ذاكرة العالم" أكثر من مجرد اعتراف ثقافي. إنها تذكير بأن العالم العربي لم يكن مستهلكاً للتفكير في التاريخ والمجتمع والدولة، بل كان واحداً من البيئات التي أنتجت مبكراً محاولات عميقة لفهم هذه الظواهر. لقد كتب ابن خلدون بالعربية، في تونس والمغرب والأندلس ومصر، عن موضوعات ستصبح بعد قرون حقولاً مستقلة في التاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة. وليس المطلوب أن ننسب إليه علوم العصر الحديث بأثر رجعي، أو أن ندخله قسراً في تصنيفات لم تكن موجودة في زمانه، بل أن نعترف بأن تاريخ التفكير في الإنسان والمجتمع أكثر تنوعاً واتساعاً مما توحي به الرواية الغربية التقليدية عن نشأة العلوم الاجتماعية.

التراث وأسئلة الحاضر

ولعل تونس تملك في هذه اللحظة فرصة خاصة. فابن خلدون ليس شخصية بعيدة عنها؛ إنه جزء من ذاكرتها. هنا ولد، وهنا تشكل جزء من وعيه الأول، ومنها خرج إلى عالم واسع مليء بالصراعات والتحولات. ومن تونس يمكن أن تبدأ قراءة جديدة لابن خلدون لا باعتباره تمثالاً للماضي، وإنما باعتباره جسراً بين الذاكرة والمستقبل.

واللافت أن "ذاكرة العالم" نفسها لا تعني تجميد الوثائق في الماضي، بل حفظ التراث الوثائقي ذي القيمة العالمية وإتاحته للأجيال. وتكشف قائمة تونس في البرنامج أن الذاكرة لا تختزل في الآثار الحجرية، وإنما تشمل الوثائق والمخطوطات والأرشيفات التي تساعد البشرية على فهم تاريخها المتعدد. ومن هذه الزاوية تصبح إضافة المقدمة ذات دلالة رمزية عميقة: العالم لا يحتفي فقط برجل عاش في القرن الرابع عشر، وإنما بنص ساهم في تغيير طريقة النظر إلى الإنسان والتاريخ.

لكن السؤال الذي ينبغي أن يطرح نفسه بعد الاحتفال هو: ماذا سنفعل بابن خلدون بعد أن يصبح جزءاً من "ذاكرة العالم"؟ هذه هي المسألة الأصعب.

فيمكن بسهولة أن نعلق صورته في المدارس والجامعات، وننظم الندوات، ونقيم الاحتفالات، ونطبع طبعات فاخرة من المقدمة، ثم نترك الكتاب بعيداً عن الأسئلة التي كان يريد أن يثيرها. ويمكن أيضاً أن نستخدم اسمه كشعار ثقافي من دون أن نستخدم طريقته في التفكير.

ابن خلدون، في هذه الحالة، يتحول إلى ما يشبه كثيراً من رموزنا الكبرى: حاضر في الاحتفال، غائب عن الممارسة.

عصر فرويد: اعرف نفسك الخفية

جوزيف جاسترو يستعيد ثورة التحليل النفسي ويفكك أطروحات فرويد بين الاكتشاف والنقد

إبراهيم مشارة
كاتب وناقد جزائري

"اعرف نفسك" هو قول ينسب إلى سقراط الذي يُحكى أنه استنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض، فبعد أن كانت تبحث فوق، في السماء، جعلها سقراط تبحث تحت، في الأرض، في الإنسان الذي انطوى فيه العالم الأكبر، فمعرفة الإنسان لنفسه وللذات المُدركة طريق إلى المعرفة الصحيحة، لكن فرويد يضيف إلى عبارة سقراط هذه كلمة "الخفية"، وهو يقصد الباطن أو ما أسماه باللاوعي أو اللاشعور.

وهذا ما بحث فيه كتاب "البيت الذي بناه فرويد" للأكاديمي البولندي الأصل الأميركي الموطن جوزيف جاسترو Jastrow (Joseph 1863–1944). وقد صدر الكتاب مؤخرا عن دار أقلام عربية للنشر والتوزيع بترجمة فوزي الشتوي ومراجعة أمين مرسي قنديل، بعنوان "الأحلام والجنس نظرياتها عند فرويد"، إذ تتواصل طبعات الكتاب إلى اليوم في نسخته الإنجليزية وطبعات متتالية لترجمات مختلفة إلى لغات العالم، فبعض الكتب لا تفقد راهنيتها ولا يسري عليها ناموس الزمن و حمّى الكتب الأكثر مبيعا التي سرعان ما تُنسى وتتلاشى من رفوف المكتبات.

ثورة معرفية

يقع الكتاب في جزأين من تسعة فصول مع مقدمة للمترجم وتمهيد ومقدمة للمؤلف، ويكفي تدليلا على أهمية الكتاب أنه طبع في إحدى السنوات أربع طبعات متتالية، وكان أحد الكتب الأكثر مبيعا في أميركا، وترجمته إلى اللغة العربية بهذه اللغة العلمية الدقيقة والرصينة والإخراج الفني الجيد تشكل إضافة هامة إلى المكتبة العربية وإلى مكتبة علم النفس، وهي إضافة جادة جدا في سبيل نشر وتكريس الثقافة العلمية وإتاحتها للراغبين من غير المختصين.

ينأى الكتاب عن التعقيد والغموض، ويورد الأمثلة للشرح والبيان، كما يشرح بإسهاب المصطلحات العلمية الدقيقة في علم النفس التحليلي ويضرب الأمثلة، خاصة وعلم النفس له ككل العلوم مصطلحاته ومفاتيحه، مما يجعل من متابعة الكتب والمقالات المختصة لمن لا يعرف هذه المصطلحات ويملك هذه المفاتيح أمرا عسيرا جدا، لكن هذا الكتاب يحاول أن يتقرب من القراء العاديين غير المختصين باسطا حقائق التحليل النفسي ونظريات فرويد بقصد إضاءة دهاليز النفس الإنسانية وعتماتها ورغباتها وميولاتها ومناوراتها وحيلها البارعة في التخفي، وصدق الشاعر القديم إذ قال: "وتحسب أنك جرم صغير/ وفيك انطوى العالم الأكبر".

لقد شهد منتصف القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أربع نظريات علمية شكلت زلزالا علميا ومعرفيا غيرت من نظرتنا إلى الكون والإنسان والطبيعة، فداروين نشر بحوثه في النشوء والارتقاء مرجعا أصل الحياة إلى خلية واحدة تطورت عبر ملايين السنين، وماركس نشر نظريته في المادية التاريخية التي ألحت على دور المادة في تشكيل الوعي، وأن الفكر ما هو إلا انعكاس للمادة، وفي مطلع القرن الماضي نشر أينشتاين نظريته في النسبية الخاصة والعامة، وجاءت الاكتشافات المذهلة في عالم الطبيعة كنسبية الحركة ونسبية الزمن وتكافؤ المادة والطاقة والزمن الذي هو البعد الرابع، وتجاوز فكرة الجاذبية التي هي قوة، فلا تعدو أن تكون تشوها أو انحناء في نسيج الزمكان، وغدا تاريخ الفيزياء يؤرخ بـ"قبل وبعد أينشتاين".

> الكتاب رحلة علمية مثيرة في سراديب الوعي واللاوعي وتاريخ التحليل النفسي عرضا ونقدا، قبولا وتأييدا، شكا ورفضا

وفي مجال علم النفس جاء اكتشاف سيغموند فرويد (1856–1939) عن اللاوعي أو اللاشعور، والذي يُشبه عادة باكتشاف كولومبس لأميركا، زلزالا معرفيا غير من نظرة الإنسان إلى نفسه، فإذا كان الجزء الطافي من الجبل الجليدي هو الشعور، فإن الجزء المغمور تحت الماء وهو الأكبر حجما هو اللاشعور أو اللاوعي.

إن اللاوعي هو المتحكم في سلوك الإنسان مذ كان طفلا، وقد قسّم فرويد النفس الإنسانية إلى الأنا (Ego) والأنا الأعلى (Ego Super) والهو (Id) وهو مركز الرغبات والدوافع الجنسية (اللبيدو) أو (اللبيد) في الأساس، وكأن فرويد يقول لاشيء غير الجنس وأن الكبت بسبب الضوابط والموانع الأخلاقية والأعراف الاجتماعية يؤدي إلى الخلل والمرض النفسي أو العصاب.

الفرويدية لا تهدف إلى علاج الأمراض العصابية فحسب، بل إلى فهم الحياة النفسية كلها وإسعاد الفرد وإلى إحداث ثورة اجتماعية بإبعاد مصادر الصراع التي تسبب تعاسته وتنزل به العقد والأمراض العصابية، كما جاء في مقدمة المترجم، وليس غريبا أن يهاجم فرويد وتهاجم نظريته ويشن عليه زملاء المهنة الهجوم تلو الهجوم نقدا وتسفيها، وهذا شأن النظريات العلمية الكبرى، لأنها ثورية زلزالية تهز الأعماق ولا تكتفي بالسطح.

من الطبيعي أن يرتاح الإنسان لما ألفه وتعود عليه في حياته، ومعارفه فداروين تعرض لنفس المصير، وعاش ماركس طريدا تارة في باريس وتارة أخرى منفيا مشردا في لندن حيث توفي، وحين نشر أينشتاين نظرية النسبية الخاصة أهملها الجميع معتبرين إياها محاولة للصعود الفاشل على أكتاف عظماء أمثال جاليليو ونيوتن، وهكذا شأن كل بحث علمي جاد ينسف المألوف والمتداول ويحاول أن يعدل من نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى الطبيعة والكون بناء على ما استجد من كشوف، وماذا يفعل الباحث العالم، هل يتجاهل هذه الحقائق في سبيل المألوف المتداول، أم يخلص للحقيقة ويتحمل الأعباء؟ فليس أمامه إلا مخرج الإخلاص لعلمه وكشوفه.

وقد كان فرويد أحد العلماء الكبار وعظماء التاريخ الذين عانوا الكثير من هجوم الخصوم كما شرح هذا الكتاب في جزئه الأول الممتع من خمسة فصول، مستهلا إياه بتاريخ التحليل النفسي وكيف ظهر، مشبها إياه ببيت بناه فرويد حيث اكتشف الأرض ثم بنى الطابق الأرضي ثم أضاف طابقا آخر وهو تشبيه بديع، ولذا كان عنوانه الأصلي "البيت الذي بناه فرويد" وهنا كان جاسترو موضوعيا شرح عالم اللاوعي كما توصل إليه فرويد وبحوثه العيادية والنظرية معرجا على ألوان العصاب والهستريا ودراسة الأحلام ورموزها في الأحلام وخلفياتها اللاشعورية، والهفوات وفلتات اللسان والنسيان بما أنه آلية لاشعورية.

فنحن، وفق فرويد، لا ننسى بإرادتنا ولا بد من سبب لاشعوري لذلك، ويعرج الكتاب على المدركات التي صقلها كـ التبرير (Rationalization) والتعويض (Compensation) والإسقاط أو القذف (Projection) والإبدال (Substitution) والإعلاء (Sublimation) والرمزية (Symbolism)، فالفرويديون يرون أن مجالا فسيحا ينكشف إذا ما اعترفنا باللاشعور ومبادئ التفكير الخيالي والواقعي وبالكشف عن الدوافع الخفية وتقدير البواعث النفسية المتضمنة لشيء من الحتمية.

الفتوحات الفرويدية

كما هو معروف ولد التحليل النفسي في مدينة فيينا على يد بروير (Breuer) زميل فرويد بدراسة حالة الفتاة آنا Anna في الحادية والعشرين من عمرها عندما أصيبت بالشلل في ذراعها وبغشاوة على بصرها وصعوبة في البلع بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأعراض المعقدة المحيرة، وكان جواب فرويد وبروير أن هذه الأعراض نشأت بتأثير مواقف شديدة التوتر العاطفي، مما أدى بفرويد إلى القول بالحتمية واللاشعور والكبت، وقد شفيت آنا بعد ذلك، وكان لاكتشاف التداعي الحر والتركيز على مرحلة الطفولة ودراسة الأحلام للتعرف على مشكلتها النفسية التي أدت بها إلى الوقوع فريسة لهذا المرض ومن ثمة تخلصها لاحقا من مرضها النفسي.

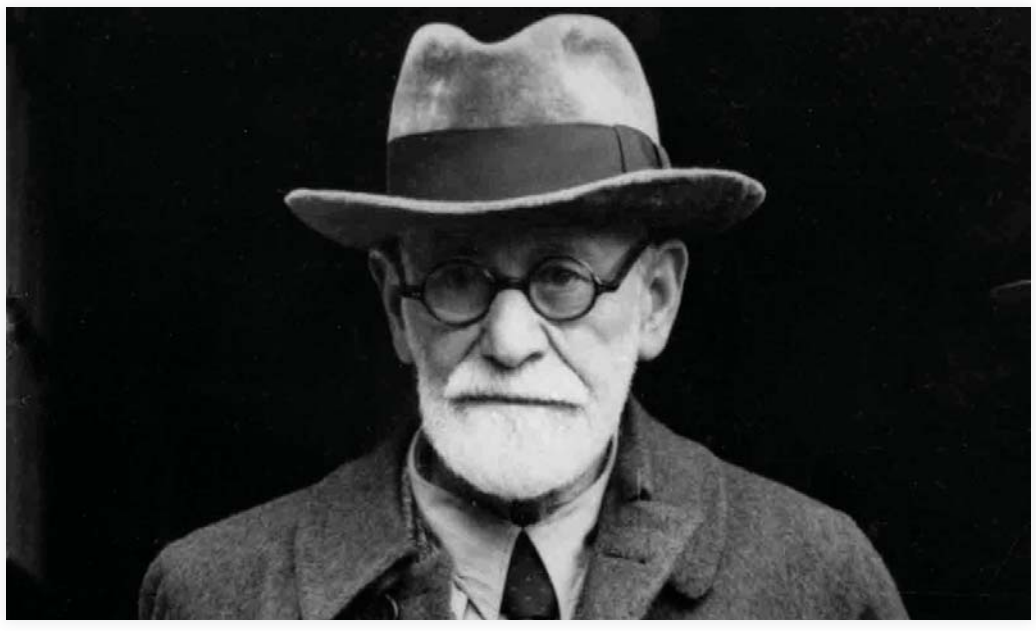

ما الذي أغفله فرويد